تقييم احتياجات عائلات الأشخاص المفقودين بسبب النزاعات المسلحة في لبنان منذ العام ١٩٧٥

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
شارع السادات/ الحمراء، بيروت
ص.ب. ١١-٧١٨٨
تلفون: ٩٦١-١-٧٣٩٢٩٧/٨/٩+ **فاكس:** ٩٦١-١-٧٤٠٠٨٧+
bey_beyrouth@icrc.org
جميع الحقوق محفوظة أيّار ٢٠١٣
www.icrc.org

صورة الغلاف: إليان شهوان

المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة. تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وتقديم المساعدة لهم. وتبذل أيضاً اللجنة الدولية كل الجهود الممكنة لتفادي المعاناة بنشر أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها. وأنشأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٨٦٣ وقد تمخضت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

COMITÉ INTERNATIONAL GENÈVE
ICRC

« العلاقة مع أمي تغيّرت كثيراً. لا أعلم ما إذا أصبحت أسوأ، ولكنني أذكر أنه كلما كانت تطبخ لنا، كنا نأكل دموعها مع الطعام لأنها لم تتوقف أبداً عن البكاء. »

(شقيق أحد المفقودين)

تقييم احتياجات عائلات الأشخاص المفقودين بسبب النزاعات المسلحة في لبنان منذ العام ١٩٧٥

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
شارع السادات/ الحمراء، بيروت
ص.ب. ١١-٧١٨٨
تلفون: ٩٦١-١-٧٣٩٢٩٧/٨/٩+ **فاكس:** ٩٦١-١-٧٤٠٠٨٧+
bey_beyrouth@icrc.org
جميع الحقوق محفوظة أيّار ٢٠١٣
www.icrc.org

صورة الغلاف: إليان شهوان

المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة. تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وتقديم المساعدة لهم. وتبذل أيضاً اللجنة الدولية كل الجهود الممكنة لتفادي المعاناة بنشر أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها. وأنشأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٨٦٣ وقد تمخضت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

COMITÉ INTERNATIONAL GENÈVE
ICRC

المحتويات

١- مقدمة ٥

٢- المنهجية المستخدمة في تقييم احتياجات العائلات ٧

٣- الأشخاص المفقودون وعائلاتهم ٨

٤- النتائج الرئيسية ١١

٥- الخلاصة والتوصيات ٢٠

١. مقدمــة

"الشخص المفقود هو الشخص الذي يكون مكان وجوده غير معروف لأقاربه و/أو الذي اعتبر مفقوداً استناداً إلى معلومات موثوق بها [...] في ما يتعلق بنزاع مسلح دولي أو غير دولي أو حالة عنف داخلي أو اضطرابات داخلية [..]" [١]

إن عدم معرفة مصير قريب عزيز يشكل الواقع الأليم الذي تعانيه أعداد لا تحصى من العائلات أثناء النزاعات المسلحة أو حالات العنف الأخرى. ويستميت الآباء والأخوة والأزواج والأطفال في كل أنحاء العالم في البحث عن أقاربهم المفقودين وهم لا يعرفون إن كانوا أحياء أو أمواتاً، مما يجعل من المحال عليهم في غالب الأحيان المضي قدماً في بناء حياتهم. فالجروح غائرة ولن تندمل بدون الحصول على أجوبة عن مصير المفقود ومكان وجوده. وتعاني العائلات والجماعات التي ينتمون إليها والمجتمع ككل من العواقب المختلفة والطويلة الأمد التي يسبِّبها اختفاء الأحبَّة.

أما حالة القلق التي يولِّدها عدم معرفة مكان وجود القريب المفقود، فيمكن أن تترك أثراً عميقاً على كل أفراد العائلة وتتسبب بعلل جسدية ومشاكل داخل العائلة أو داخل المجتمع. إضافة إلى ذلك، غالباً ما تواجه العائلات عقبات قانونية وإدارية واقتصادية ولديها في هذا الصدد مطالب محددة من السلطات. ودعماً للسلطات اللبنانية في تلبية تلك الاحتياجات، شرعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إجراء تقييم شامل يُعرض في هذا التقرير. ومن شأنه توفير قاعدة متينة تستند إليها السلطات المعنية لتقديم الاستجابة الملائمة، بدعم من اللجنة الدولية وأطراف معنية أخرى عند الضرورة وحين يكون ذلك مناسباً.

وقد سعت اللجنة الدولية الموجودة في لبنان منذ العام ١٩٦٧ إلى المساهمة في الحيلولة دون اختفاء الأشخاص من خلال عملها في البحث عن المفقودين، وزياراتها إلى الأشخاص المحرومين من حريتهم، وتقديم المساعدة إلى النازحين. غير أن آلاف الأشخاص اختفوا منذ بداية النزاعات في لبنان عام ١٩٧٥، وهم لا يزالون حتى اليوم في عداد المفقودين.

وكانت السلطات في لبنان قد تعهَّدت على أعلى المستويات بالنظر في قضية المفقودين وتقديم الأجوبة والدعم إلى عائلاتهم[٢] . وأُنشئت ثلاث لجان مختلفة لمعالجة الموضوع[٣] . ولكن لم يُحْرز للأسف حتى الآن أي تقدُّم ملموس يساهم في كشف مصير الأشخاص المفقودين ومكان وجودهم أو في تلبية حاجات عائلاتهم.

وتمثلت إحدى العقبات التي واجهتها اللجنة الدولية لدى التخطيط لهذا التقييم في عدم وجود أية قائمة رسمية وكاملة بأسماء الأشخاص المفقودين في لبنان. وتشير بعض الأرقام المعلنة المذكورة غالباً إلى تقرير للشرطة يعود إلى عام ١٩٩١ أفيد فيه عن تسجيل أكثر من ١٧٠٠٠ حالة اختفاء. ولكن هذا الرقم ظلّ مثار جدل. وقد وضعت اللجنة الدولية، كما يشار إليه في الفقرة التالية، قائمة خاصة بها بناءً على المعلومات المتوفرة.

ويُبرز هذا التقرير احتياجات عائلات الأشخاص المفقودين في لبنان استناداً إلى التقييم الذي أجرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الفترة ما بين آب ٢٠١١ وحزيران ٢٠١٢. ويعرض النتائج الرئيسية لهذا التقييم من أجل إلقاء الضوء على احتياجات العائلات الفعلية . كما يقدِّم بعض التوصيات بشأن كيفية تلبية هذه الاحتياجات.

وسبق أن عُرضت نتائج التقييم على السلطات اللبنانية مرفقة بسلسلة من التوصيات موجَّهة خصيصاً إليها. أمَّا هذا التقرير، فيكمن هدفه الرئيسي في تبادل تلك النتائج مع مجموعة أوسع من الجهات المعنية بمشكلة الأشخاص المفقودين ومصير عائلاتهم. ويشمل التقرير ملخصاً للتوصيات الرئيسية التي قُدمت في وقت سابق إلى السلطات اللبنانية ومجموعة جديدة من التوصيات موجهة إلى سائر الجهات المعنية، وخاصة العائلات نفسها، وجمعيات عائلات المفقودين، والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن السفارات، ووكالات الأمم المتحدة، والجمعيات الخيرية والجمعيات الخاصة المهتمة بتمويل مشاريع تُعنى بتلبية احتياجات عائلات المفقودين.

ولما كان تحقيق النتائج يتطلب استجابة منسَّقة ومتماسكة، تأمل اللجنة الدولية في أن يساهم هذا التقرير في الحث على بذل جهود متكاملة من أجل تلبية حاجات عائلات المفقودين.

ويتضمن هذا التقرير مقدِّمة في الفقرة ١، يليها في الفقرة ٢ تفسير سريع للمنهجية المستخدمة. ثم تعرض الفقرة ٣ السمات العامة للأشخاص المفقودين وعائلاتهم بناءً على العيِّنة المستخدمة في التقييم. أما الفقرة ٤ فنجد فيها عرضاً للنتائج الرئيسية للتقييم، بينما تقدِّم الفقرة ٥ توصيات بشأن كيفية تلبية احتياجات عائلات المفقودين.

---

[١] المرجع: مبادئ توجيهية / قانون نموذجي بشأن المفقودين . اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٩، المادة ٢ «تعاريف»
www.icrc.org/ ara/resources/documents/misc/model-law-missing-300908.htm

[٢] شدد فخامة رئيس الجمهورية ميشال سليمان في الخطاب الذي ألقاه عقب أدائه اليمين الدستورية في أيار ٢٠٠٨ على ضرورة «الكشف عن مصير المفقودين». وعلى النحو ذاته، أكد دولة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في البيان الوزاري في تموز ٢٠١١ أن «الحكومة عازمة على متابعة ملف المفقودين...لجلاء مصيرهم والوصول إلى نتائج تُنهي هذه القضية الإنسانية بامتياز [أي قضية المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا] وتضع حداً لمعاناة ذويهم».

[٣] أُنشئت اللجنة الأولى: «لجنة التحقيق الرسمية للتقصي عن مصير المخطوفين والمفقودين» في كانون الثاني ٢٠٠٠. وأنشئت اللجنة الثانية لتلقي شكاوى أهالي المخفيين بمرسوم وزاري عام ٢٠٠١، ومُدّدت مهمتها مرتين وانتهت في شباط ٢٠٠٢. وأنشئت اللجنة الثالثة (اللجنة اللبنانية السورية المشتركة) في آب ٢٠٠٥، ولا تزال قائمة حتى الآن مع أنها لم تعقد أي اجتماع منذ تموز ٢٠١٠.

٢. المنهجية المستخدمة في تقييم احتياجات العائلات

استكملت اللجنة الدولية المعلومات التي كانت قد سجَّلتها في الماضي عن المفقودين بمعلومات من المنظمات الأخرى المعنيَّة بهذا الموضوع وبالأسماء التي تسلمتها من السلطات. وتضمنت في النهاية هذه القائمة المجموعة أكثر من ٣٥٠٠ اسم شكلت القاعدة التي تم الاستناد إليها لاختيار عينة ممثلة من العائلات التي أجرت اللجنة الدولية مقابلات معها في إطار الدراسة بعنوان: تقييم احتياجات عائلات الأشخاص المفقودين. وقد عكست العيِّنة قدر الإمكان تناسب التوزيع الجغرافي ولم تتضمن إلاَّ عائلات المفقودين التي توفرت لنا معلومات عن كيفية الاتصال بأحد أفرادها على الأقل.

وجُمعت المعلومات عن عائلات المفقودين من خلال ملء استبيان جرى تكييف أسئلته وفقاً للوضع اللبناني وتُرجم بعد ذلك إلى العربية. وتضمَّن الاستبيان أسئلة مغلقة بخيارات محدَّدة وأسئلة مفتوحة تتعلق باختفاء الشخص، والصعوبات التي تواجهها العائلة بسبب هذا الاختفاء (شملت المشاكل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والقانونية)، والجهود المبذولة للبحث عن الشخص المفقود، والإجراءات التي اتخذتها السلطات اعترافاً بوضعها الخاص.

وأُجريت المقابلات مع ٣٢٤ عائلة في الفترة ما بين أيلول ٢٠١١ وكانون الثاني ٢٠١٢ وتولى القيام بها موظفون من اللجنة الدولية تم تدريبهم خصيصاً لهذا الغرض. إضافة إلى ذلك، عُقدت ثلاث جلسات نقاش جماعية ركزت بشكل خاص على احتياجات العائلات في محيطها الاجتماعي وما تنتظره من السلطات.

وقبل إجراء المقابلة، كان يُحاط أفراد العائلة الذين سيجيبون عن الأسئلة علماً بالغرض العام من جمع المعلومات، والطريقة التي ستستخدم بها هذه المعلومات، مع التشديد على سريَّة البيانات الشخصية المجموعة. وتسلم كل من المشاركين منشوراً توضح فيه كل هذه النقاط. وكان يُطلب من جميع المشاركين التوقيع على رسالة موافقة شخصية. وكانت المشاركة طوعية.

تقدِّم هذه الفقرة لمحة عن السمات العامة للأشخاص المفقودين وعائلاتهم بناءً على عيِّنة من ٣٢٤عائلة. وكما أُشير إليه في الفقرة السابقة، لم تكن القائمة الأصلية بأسماء المفقودين التي حصلت عليها اللجنة الدولية شاملة فعلاً. وبالرغم من أن اختيار العينة تمَّ وفقاً للطرق الإحصائية العلمية، فمن المحتمل ألاَّ تمثل النتائج الدقة الإحصائية المطلوبة بالنسبة إلى كل العوامل المدروسة. ولو توفرت قائمة رسمية مركزية وشاملة للأشخاص المفقودين في لبنان، لكانت تتيح بذلك للسلطات تحديد سمات دقيقة للأشخاص المفقودين وعائلاتهم. ولكن يبدو، مع ذلك، أن النتائج التالية تؤكد على الأقل بعض الفرضيات المطروحة بشأن تلك السمات.

وفقاً للمعلومات المجموعة من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم، كان في الواقع جميع المفقودين تقريباً من الرجال، وغالبيتهم كانوا شباباً لدى اختفائهم. وكان متوسط العمر ٢٨ سنة ولكن مع «ذروة» في الأعداد في فئة ١٨ سنة، أي أن ربع عدد هؤلاء المفقودين كان عمرهم ١٨ سنة وقت اختفائهم.[٤]

الرسم البياني رقم ١: توزيع الأعمار وقت الاختفاء

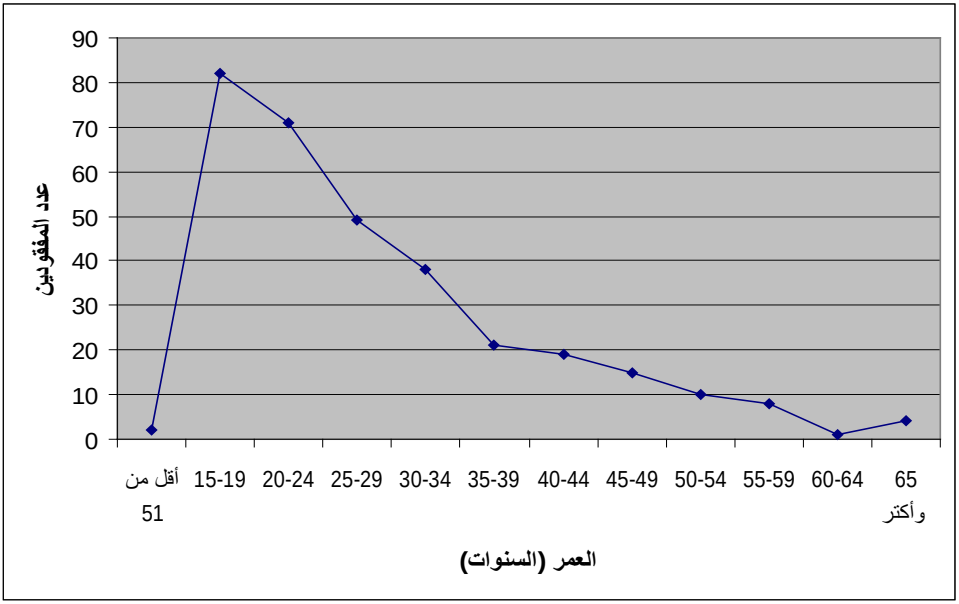

كان عدد أقل بقليل من نصف عدد المفقودين من المتزوجين وقت اختفائهم، وبالتالي تركوا وراءهم زوجة وغالباً أولاداً.[٥]

وكان ٧٢٪ من المفقودين يعملون وقت اختفائهم؛ لديهم وظيفة أو يملكون مشروعاً تجارياً خاصاً أو كانوا مياومين، وكان ١٠٪ فقط من المفقودين عاطلين عن العمل و١٦٪ كانوا طلاباً.

ووفقاً لما قالته العائلات، كانت أغلبيتهم من المدنيين (٨٢٪)، بينما ١٦٪ فقط كانوا مقاتلين.

وكانت الغالبية العظمى من الذين جرت مقابلتهم (٩٧,٥٪) من أقرب أفراد عائلة المفقود، أي أخوة له أو أخوات، أو آباء وأمهات، أو أزواج وزوجات، أو أبناء أو بنات. وكان نصف عددهم من الرجال والنصف الآخر من النساء. وكان العمر المتوسط ٥٧ سنة. وكان ثلاثة من كل أربعة منهم متزوجين.

وكانت غالبية العائلات التي أجريت معها مقابلات (٢٨٣ عائلة) تفتقد قريباً واحداً، و٤١ عائلة لديها أكثر من قريب واحد مفقود. ولهذا، يمثل التقييم ٣٢٤ عائلة لـ ٣٨٥ شخصاً مفقوداً.

عدد أفراد العائلة المفقودين

عدد المفقودين في كل عائلة	عدد العائلات	
١	٢٨٣	
٢	٢٧	١٠٢ (مجموع المفقودين)
٣	٩	
٤	٤	
٥	١	
المجموع	٣٢٤	

كانت العائلات التي جرت مقابلتها تنتمي إلى ١٢ طائفة من ١٨ طائفة مسجَّلة رسمياً في لبنان، وكانت الطوائف الأكثر تمثيلاً هي السنة والشيعة والموارنة. وكانت أغلبية الذين أجريت معهم المقابلات من المواطنين اللبنانيين (٧٨٪)، بينما ٢١٪ كانوا فلسطينيين.

[٤] أجريت مقابلات مع عائلات أربع نساء مفقودات فقط (٢٪ من حجم العينة).
وفي القائمة التي جمعتها اللجنة الدولية كانت نسبة ٨٪ من الأشخاص المفقودين من النساء.

[٥] بالنسبة إلى ٨٩٪ من المتزوجين، كان العدد المتوسط للأطفال : ٣,٦

وكانت ظروف الاختفاء تختلف من شخص إلى آخر، ولدى كل عائلة حكايتها الخاصة. إلاَّ أن ٧٥٪ من العائلات كانت تعرف تفاصيل ملابسات الاختفاء ولديها فكرة عن الجناة المحتملين. وذكر غالبية الأشخاص أن مسلحين أخذوا قريبهم وأنه اختفى بعد ذلك[١]. وكان بعضهم يملك معلومات عن مكان وجوده لبعض الوقت بعد وقوع الحادث، ولكنهم فقدوا أثره بعد ذلك.

ووقعت غالبية حوادث الاختفاء ما بين عاميّ ١٩٧٥ و١٩٧٦، ثم من العام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٦.

الرسم البياني رقم ٢: سنة الاختفاء

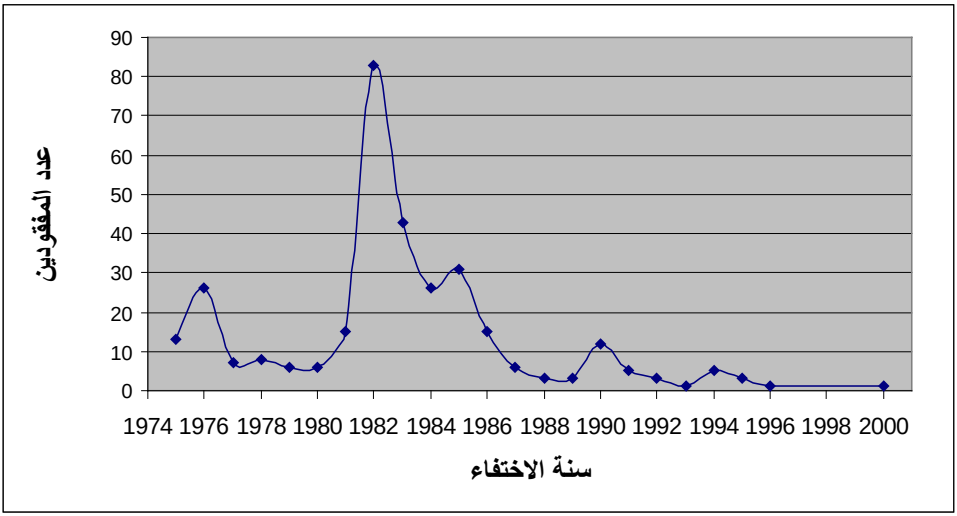

شملت حالات الاختفاء المسجلة على مرّ السنين كل المحافظات اللبنانية الستّ.

[١] بما أن غالبية المفقودين هم من الرجال، يشار إليهم دائماً في هذا النص بصيغة المذكر.

بالرغم من الاختلافات المميِّزة للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، سواءً بالنسبة إلى الطبقة الاجتماعية، أو الموقع الجغرافي، أو العمر، أو الجنس، إلخ.. ونظراً إلى الفترة الطويلة التي امتدت خلالها حوادث الاختفاء (ما بين عاميّ ١٩٧٥ و٢٠٠٠) وظروفها المختلفة تماماً، كان من الملفت بروز تناسق كبير بين أجوبة العائلات في ما يتعلق باحتياجاتها.

وكانت المشكلة الرئيسية التي تواجهها العائلات هي الفاجعة الأليمة التي ولدَّها غياب أحبائها والصعوبات النفسية في التغلب على الشك الدائم بشأن مصيرهم. ويبدو ذلك ملفتاً فعلاً نظراً إلى الوقت الطويل الذي انقضى منذ اختفاء القريب، إذ بلغت أعداد المختفين ذروتها خلال السبعينات والثمانينات، أي قبل أكثر من ٢٥ إلى ٣٥ سنة. ولا يزال أفراد العائلة يعانون حتى اليوم عاطفياً ونفسياً ويواجهون صعوبات داخل بيئتهم الاجتماعية، الأمر الذي يثبت أنه من المستحيل للعائلات إيجاد العزاء بدون الحصول على أجوبة عن مصير أقاربها المفقودين.

إلاَّ أن كل الجهود المبذولة للبحث عن المفقودين لم تحقق حتى اليوم أية نتائج ولم تقدم أية آفاق ملموسة في المستقبل القريب. ولهذا كانت المطالب الرئيسية للعائلات هي «معرفة مصير الشخص المفقود» و«البحث عن الشخص المفقود وإعادته» و«معرفة الحقيقة» والتي كانت تُذكر دائماً قبل أي نوع آخر من المطالب، ولا سيما قبل أي طلب بمساعدات مالية أو مادية.

الرسم البياني رقم ٣: الإجراء (أو الإجراءات) التي تحبذها العائلات

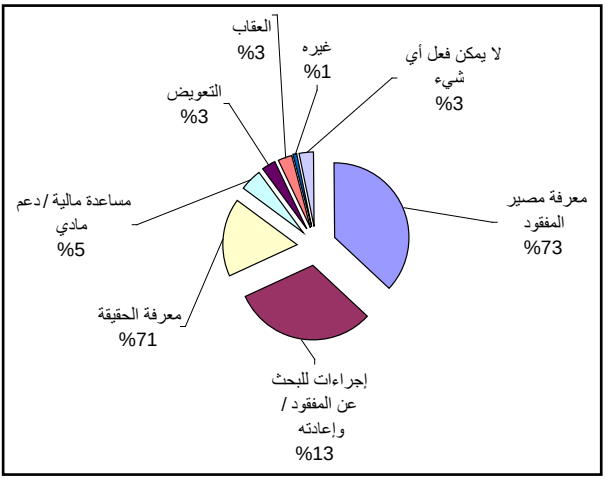

٤. ١. الحاجة إلى المعرفة

« يجب أن نعرف ماذا جرى. لا نستطيع البقاء ضائعين هكذا وحائرين. لو سمعت شيئاً من شخص ما، لن أصدق وسأظل ضائعة حتى أرى الجثة بعيني. »

(شقيقة أحد المفقودين)

« أريدُ التحقق مما جرى، أريد معرفة الحقيقة. ما جرى مضى وانتهى (يللي صار صار) ولكن يجب أن يتحققوا إن كان لا يزال موجوداً في مكان ما. وإذا كان موجوداً في مكان ما، يجب أن يساعدونا. إن بقي هناك سجناء يجب أن يعيدوهم إلينا. سمعنا من أناس نثق بهم أن بعض الأشخاص أفرج عنهم في سوريا بعد ١٥ سنة من الحبس. »

(شقيق أحد المفقودين)

بينما يستطيع أفراد عائلة الشخص المتوفي الصلاة والترحُّم على روحه والحداد عليه وإعادة بناء حياتهم، غالباً ما تعجز عائلات المفقودين عن وضع حد لمعاناتها وألمها. وعادة ما تقاوم العائلات التي لا تملك أخباراً مؤكدة عن قريبها فكرة القبول بوفاته أو حتى النظر في مثل هذه الإمكانية. ومن ثم يستمر أفرادها في العيش في حالة من الضياع لا يعلمون ماذا حل بقريبهم وأين هو، الأمر الذي يؤثر إلى حد كبير في حياتهم الشخصية.

ويعتقد أفراد العائلات الذين جرت مقابلتهم، في غالبيتهم (٧٧٪ ، أنظر الرسم أدناه) أن القريب المفقود لا يزال حياً أو هم على الأقل غير متأكدين من مصيره . ومع أنهم يدركون أن احتمالات أن يكون قد لقي حتفه كبيرة، لم يفقدوا الأمل في رؤيته حياً يرزق. ولم تقبل إلاَّ أقلية من الذين أجريت معهم المقابلات (٢٣٪) باحتمال وفاة القريب، وغالباً لأن العائلة تلقت من جهات أخرى معلومات موثوقة ولو أنها ظلت غير مؤكدة .

الرسم البياني رقم ٤: ما الذي تعتقد العائلة أنه حدث للقريب المفقود

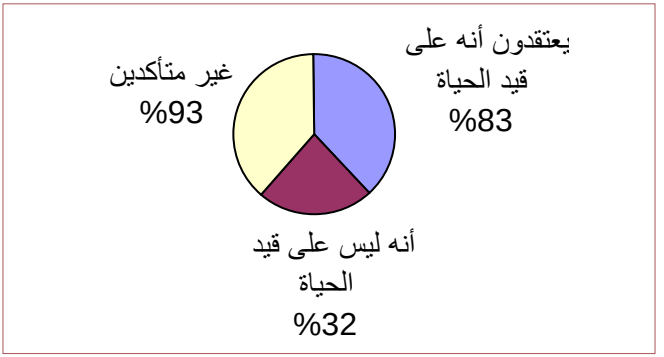

قامت كل العائلات تقريباً التي أجريت معها مقابلات (٩٧٪) بالبحث الفعلي في وقت ما عن القريب المفقود. والقلة القليلة التي قالت أنها لم تبحث عن المفقود (١٠ عائلات فقط من بين ٣٢٤ عائلة)، لم تتمكن من ذلك إمَّا بسبب الأوضاع الأمنية وإمَّا لأنها لم تكن تعرف ماذا تفعل. وكان يعني البحث عن قريب مفقود إنفاق مبالغ كبيرة وقضاء أوقات طويلة في التنقل من مكان إلى آخر، بما في ذلك إلى سوريا. وصدَّق أفراد العائلة روايات أشخاص غرباء ادَّعوا أنهم يملكون معلومات عن المفقود ولكنهم كانوا يحاولون في الواقع كسب المال بنقل معلومات غير مؤكدة. واستنفدوا كل قنوات البحث المتاحة واتصلوا بالشرطة والجيش والسلطات القضائية كما اتصلوا بالأحزاب السياسية ورجال الدين. وظلّت بعض العائلات تبحث طوال عشرات السنين. وما يقرب من نصف عددها (٤٥٪ من العائلات التي جرت مقابلتها) أكدَّت أنها لا تزال حتى اليوم تبحث عن قريبها. واستسلم البعض الآخر في وقت من الأوقات بعد فقدان الأمل بالعثور بنفسه على المفقود أو لأن الأفراد واجهوا مشاكل أخرى، أغلبها يتعلق بصحتهم، حالت دون متابعة مساعيهم.

وعندما كان ذلك مناسباً، سُئل الذين أجريت معهم المقابلات عما يحتاجونه لو تبيَّن أن قريبهم توفى فعلاً. وأجاب ٦٠٪ من بينهم، رداً على سؤال حول ما يمكن أن يشكل جواباً مناسباً عن مصير القريب المفقود، أنهم يودّون رؤية الجثة. ويفترض ذلك تحديد مواقع المقابر، واستخراج الجثث، والتعرُّف على الهويات. ورأت ٧٥٪ من العائلات أنَّ من المهم تحديد موقع المقبرة أو على الأقل معرفة مكان وجود المفقود. وأكدَّت قرابة ٧٠٪ من العائلات أنَّ من «المهم جداً» استرجاع الجثة لأسباب دينية ونفسية على حدٍّ سواء.

وتُظهر كلّ هذه النتائج أن الحصول على معلومات موثوقة عن مصير الأشخاص المفقودين ومكان وجودهم يرتدي أهمية قصوى بالنسبة إلى عائلاتهم.

وإلى حين تلقي العائلات معلومات مُرضية تتيح لها تحمُّل اختفاء القريب العزيز، يجب احترام قناعاتها بشأن مصير المفقود ومراعاتها في وضع الحلول الرامية إلى تلبية حاجاتها.

٤. ٢. الاحتياجات النفسية والعاطفية

«أصبحتُ الأم والأب في نفس الوقت.»

(زوجة أحد المفقودين)

«كنت أغار من كل الذين لهم أب. وكنت أشعر باستمرار إنني غير مكتمل لأن لا أبَ لي.»

(إبن أحد المفقودين)

أظهرت المقابلات التأثر البالغ لأفراد عائلات المفقودين على الصعيدين العاطفي والنفسي. وجاء وصفهم للصعوبات التي واجهوها والجهود التي بذلوها للتغلب عليها وطريقة تحملهم فقدان القريب صادماً ومؤثراً. وتجسدت معاناتهم في مشاكل محدَّدة بعينها. فقد قال ما بين ٦٠٪ و٨٥٪ من الذين جرت معهم المقابلات أنهم يعانون غالباً من الصداع، واضطرابات في النوم، ويظهرون عصبية وتوتراً وقلقاً من أشياء بسيطة، وغالباً ما يتعبون بسهولة، ولا يشعرون عموماً بالسعادة. ورأوا أن معاناتهم ترتبط بشكل مباشر بعدم معرفة مصير المفقود العزيز. وقال في غالب الأحيان أخوة وأخوات المفقودين إن هذا الحزن الدائم هو الذي قتل الآباء الذين ماتوا بدون أن يعلموا ما حدث لأبنائهم أو بناتهم.

وبالنسبة إلى غالبية الذين جرت معهم المقابلات (حوالي٦٠٪) لم تتأثر سلباً علاقاتهم بعائلتهم وبمن هم حولهم، إلاَّ أن البعض الآخر تكلّم عن صعوبات في العلاقات مع أفراد العائلة و/أو مع الجيران أو زملاء العمل أو غيرهم دامت طويلاً وما زالت بدون حل.

وكانت أسباب هذه الصعوبات متنوعة، منها أن تجد نفسك وحيداً في تحمُّل أعباء البحث والتعامل مع العواقب العملية العديدة الناجمة عن الاختفاء، والشعور بالاكتئاب، ومع مرور الوقت الإحساس باليأس وخيبة الأمل. ووصف أفراد العائلات مشاعر عدم الثقة بالآخرين والشعور بالذنب والأسى. وسواء عانت هذه العائلات من مقاطعة أفراد آخرين من الجماعة أو أنها فقدت هي اهتمامها بالحياة الاجتماعية، أو الاثنين معاً، كانت النتيجة هي نفسها.

وواجهت زوجات الرجال المفقودين صعوبات خاصة في الاضطلاع وحدهن بتبعات مسؤولية الأسرة[٧] . وكان وضعهن العائلي غير واضح زوجات أم أرامل؟ وواجهن عدم التفهم لهذا الوضع الخاص وحتى نبذ المجتمع لهن وقلة الاحترام وأحياناً المضايقات من جانب من كان حولهن. ووجدت الكثير من هؤلاء النسوة عالمهن ينحصر تدريجياً في البحث عن الزوج المفقود والكفاح اليومي لتلبية حاجات أولادهن.

وذكر ما يربو على نصف عدد الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات أن الدين والطقوس والشعائر الدينية كانت أفضل عون لهم. وقالت غالبيتهم (٦٧٪) أنهم كانوا يستطيعون التحدُّث عن مشاكلهم الشخصية ليس مع أفراد العائلة فحسب وإنما أيضاً مع من حولهم. إلاَّ أن ٨٠٪ من الذين جرت معهم المقابلات قالوا أنهم يناقشون القضايا المتعلقة بالقريب المفقود داخل العائلة فقط. ولم تكن العائلات ترغب في طرح هذه المسألة الحسَّاسة خارج النطاق المنزلي الضيق. وبينما وجد عدد كبير من الأشخاص أنَّ التحدُّث عن مشاكلهم داخل العائلة كان كافياً لكي يواجهوا التبعات الأليمة لفقدان القريب، ربما كان آخرون بحاجة إلى أشكال أخرى من المساعدة.

[٧] أجريت مقابلات مع ٥١ زوجة من زوجات المفقودين.

ومع أن الأفراد الذين جرت مقابلتهم لم يعبِّروا صراحة عن رغبتهم في الحصول على دعم نفسي أو نفسي اجتماعي[٨]، فقد أظهرت النتائج حاجة بعضهم إلى مثل هذا الدعم.

٤. ٣. الضائقة المالية

«ما إن اختفى والدي، حتى أصيبت والدتي بسكتة دماغية وظلّت في حالة غيبوبة طوال ٢٠ يوماً. وتأثرت أوضاعنا واضطرّت أختي إلى إيجاد عمل لمساعدة العائلة. وتركت أختي وأخي الدراسة لأننا لم نكن قادرين على سداد تكاليف المدارس. ولم يكن لدينا أي سند لأننا فقدنا معيل العائلة الوحيد. وحتى المؤسسة التي كان يعمل فيها والدي ظلت تمنحنا معاشه الشهري لسنة واحدة ثم توقفت عن السداد.»

(ابنة أحد المفقودين)

«يملك زوجي أرضاً ولكن إذا أردنا بيعها أو استعمالها علينا سداد الضرائب المستحقة وإصدار شهادة وفاة. والبيت الذي نعيش فيه هو أيضاً باسم زوجي وعلينا أيضاً سداد الضرائب. وإذا لم نسددها، يمكن أن تقرر الحكومة مصادرة البيت ونصبح بلا سقف يحمينا. ولم نتمكن حتى الآن من حل المشكلة لأن المعاملات مكلفة وتتطلب إصدار شهادة وفاة وأنا أرفض ذلك.»

(زوجة أحد المفقودين)

مع إن تحديد المشاكل الاقتصادية التي تواجهها العائلات بعد مرور سنوات طويلة على اختفاء القريب يظل أمراً صعباً ضمن الإطار المحدود لهذا التقييم، قال ٧٨٪ من الذين أجريت معهم مقابلات أنهم عانوا من مشاكل مالية بسبب اختفاء قريبهم. وقالوا إن هذا الاختفاء تسبَّب بصعوبات مالية واضحة وهامة برزت بشكل رئيسي على مستويين اثنين:

تفقد أولاً العائلة في غالب الأحيان معيلها، ذلك أن نصف عدد المفقودين الذين شمل هذا التقييم عائلاتهم كانوا متزوجين وقت اختفائهم كما ذكر في الفقرة ٣. وتركوا وراءهم زوجة وثلاثة إلى أربعة أولاد. إضافة إلى ذلك كان ٧٢٪ من المفقودين المشمولين في هذه الدراسة يعملون وقت اختفائهم. فكانت لديهم وظيفة أو يملكون مشروعاً تجارياً خاصاً أو كانوا مياومين. وكان ١٠٪ فقط منهم عاطلين عن العمل و١٦٪ كانوا طلاباً.

[٨] يتعلق المجال «النفسي الاجتماعي» بعلاقات الفرد داخل محيطه الاجتماعي الضيق، أي العائلة والبيئة الاجتماعية الأوسع. ويتعلق هنا بالطريقة التي يُحتمل أن يؤثر وضعه كقريب لشخص مفقود على علاقاته الاجتماعية. ويتيح الدعم النفسي الاجتماعي فرصة للفرد للتفكير في هذه العلاقات ويقدِّم آليات لمواجهة الوضع وإقامة علاقات اجتماعية سليمة.

ومن بين ٢٥٤ عائلة قالت أن لديها مشاكل مالية، أكَّد ثلثان منها أن سبب تلك المشاكل كان فقدان المعيل وبالتالي انخفاض الدخل المتوفر مما كان يحول، على سبيل المثال، دون توفير أفضل الفرص لتعليم الأولاد. فكان يضطر أحد الأولاد أو أكثر من ولد واحد إلى التوقف عن الدراسة والبحث عن عمل للمساهمة في مدخول الأسرة. وكان يعني ذلك على المدى الطويل حصول هذا الولد على دخل أدنى مما كان من الممكن تحصيله لو استطاع متابعة تعليمه. علاوة على ذلك، فإن اختفاء معيل محتمل خاصة الإبن الذي كان من الممكن أن يساعد والديه في أيام الشيخوخة يؤثر أيضاً اليوم على الوضع الاقتصادي للأهل.

كذلك فإن البحث عن شخص مفقود يكبِّد أسرته مبالغ باهظة كان يمكن إنفاقها لتلبية حاجات أخرى مهمة. وأكَّد نصف عدد العائلات أن مبالغ مالية ضخمة أُنفقت للتنقل في بحثها من مكان إلى آخر والسداد لأشخاص كانوا يَعِدون بإعطاء معلومات مفصَّلة عن مصير المفقود ومكان وجوده أو يعرضون للبيع أشياء شخصية يدَّعون أنها تخصه. وبذلك كانت تصبح العائلة عاجزة عن سداد مصاريف أخرى ضرورية.

وثمَّة عبء مالي آخر يتعلق بالضرائب على أملاك الأشخاص المفقودين التي استمرَّت في السريان بعد الاختفاء وحتى قبل أن تتمكن العائلة من تسجيلها باسم الأفراد الآخرين. ونظراً إلى طول مدة إنجاز المعاملات المطلوبة، كانت عائلة المفقود ترث مبالغ ضخمة مستحقة على ضرائب الأملاك المتراكمة. واضطر البعض إلى بيع أملاك أخرى أو اقتراض المال لسداد هذه الضرائب. ولا يزال الذين لم يتمكنوا من سدادها عاجزين عن حل المشكلة.

وكما ذكر أعلاه، يعيش أفراد عائلة المفقود معاناة نفسية ولكنهم يعانون أيضاً من عللٍ جسديّة قال الكثيرون أنها ترتبط مباشرة بالصدمة التي أعقبت اختفاء القريب. وتضع هذه المشاكل الصحية ضغطاً إضافياً على ميزانية العائلة وكانت هذه القضية الأولى التي ذكرها أفراد العائلات عندما سُئلوا عن كيفية تدبير أمورهم لتلبية الحاجات الأساسية للعائلة مثل السكن والطعام والماء والتعليم والرعاية الصحية. وذكر ثلثا الذين أجريت معهم المقابلات الرعاية الصحية باعتبارها الحاجة الاقتصادية الأهم، قبل الطعام والماء أو أي شيء آخر (كان أكثر من نصف عددهم يتلقون علاجاً طبياً منتظماً). وذكرها كذلك حتى الذين يستفيدون من تأمين صحي. ومن المتوقع أن تزداد الاحتياجات الطبية في المستقبل كلما تقدم أفراد العائلة بالسن.

٤. ٤. القضايا القانونية والإدارية

«لم أكن أستطيع استخدام حساب زوجي في البنك لأنني كنت بحاجة إلى شهادة وفاة. وبما أنني لم أكن متأكدة من أنه توفي، لم أحضر الشهادة ورفضت إعلانه ميتاً للوصول إلى حسابه في البنك.»

(زوجة أحد المفقودين)

يولّد دائماً اختفاء الشخص مشاكل قانونية وإدارية. فطالما لم تعلن رسمياً وفاة الشخص المختفي، لا يستطيع أفراد العائلة الحصول على المستحقات التي يمنحها القانون الوطني للورثة قبل توضيح الوضع القانوني للشخص المفقود.

ويُشترط إبراز شهادة الوفاة في أغلب المعاملات الإدارية أو القانونية التي يباشرها أفراد العائلة بموجب القوانين اللبنانية، منها مثلاً قضايا الملكية أو استخدام الحسابات المصرفية التي يملكها الشخص المفقود أو الحصول على معاشات التقاعد أو الرواتب المستحقة له. ولم تواجه غالبية العائلات مشكلة إدارة أملاك أو أصول لأن القريب المفقود كان شاباً لدى اختفائه ولم تكن لديه أملاك أو معاشات تقاعد أو حسابات مصرفية.

وتمكنت بعض العائلات من معالجة تلك المشاكل في حين قالت ٨٣ عائلة أنها لا تزال عاجزة عن التصرُّف بالأصول العائدة إلى المفقود مثل الأملاك والحسابات المصرفية[٩] ومعاشات التقاعد ومستحقات الضمان الاجتماعي، ولا تزال عاجزة عن حلّ قضايا تتعلق بالطلاق أو الزواج مرَّة أخرى.

وكان أفراد العائلة يقاومون بشدة فكرة إعلان قريبهم المفقود ميتاً من أجل حلّ مشاكلهم الإدارية طالما أنهم ما زالوا يأملون في العثور عليه حياً. وهم يعتبرون مثل هذا الإجراء بمثابة عملية «قتل» رمزية للقريب المفقود، فيرفضون مباشرة المعاملة وبالتالي تظل القضايا بدون حلٍّ. أمَّا إذا قرَّروا متابعة المعاملة، فيترك هذا القرار في نفوسهم أثراً أليماً.

ومما يزيد الطين بلة أن الإجراءات المطلوبة للحصول على شهادة وفاة هي طويلة وشاقة ومكلفة.

[٩] علاوة على ذلك، فإنَّ انخفاض قيمة الليرة اللبنانية، في جميع الحالات ومع مرور الزمن، يعني أن المدخرات الأصليّة قد أصبحت دون أيّ قيمة تذكر.

كنا بحاجة لشهادة وفاة لنتمكن من التصرُّف بالأموال ومتابعة قضايا إدارية أخرى. وحصلنا على حكم من المحكمة الشرعية بإقرار وفاته. ونشرنا أيضاً الخبر في الصحف المحلية ومختلف وسائل الإعلان طبقاً للإجراءات القانونية المطلوبة. وبعد ذلك ذهبنا إلى الأحوال الشخصية لتسجيل الوفاة ولكن كانوا يطلبون منا كل مرَّة مستندات أخرى أو معاملات لم تكن دائماً واضحة. ووكلنا محامياً وأنفقنا الكثير من المال ولكننا لم نحصل أبداً على هذه الشهادة.

ويقول القانون أن بعد ٦ سنوات من الاختفاء وإذا نشر خبر الاختفاء في الصحف المحلية ومختلف وسائل الإعلان ولم ترد أي معلومات عن الشخص المفقود، يعتبر المفقود ميتاً. ولكن حتى الآن لا يزال يعتبر زوجي كما لو كان حياً. وأقرت المحكمة الشرعية بوفاته ولكن وفاته غير رسمية. وفي ما يتعلق بالرواتب المتأخرة وتعويض نهاية الخدمة، قطعوا سنتين من خدمته من التعويض المستحق له ولم نعرف لماذا.

(زوجة أحد المفقودين)

٤. ٥. العدالة والإقرار بالوضع الخاص للعائلات

العدالة تعني أن يعيدوا لي زوجي حياً أو ميتاً.

(زوجة أحد المفقودين)

حين سُئل أفراد العائلة عن معنى العدالة في ما يتعلق بفقدان قريبهم، قال ٧٠٪ منهم أنَّ على الحكومة أنْ تقول لهم الحقيقة عن مصير المفقود ومكان وجوده.

وكانت كل العائلات تقريباً التي أجريت معها المقابلات تشعر أنَّ السلطات لم تعترف بوضعها بالشكل الكافي. وهي تشعر أنها تُركت وحدها في بحثها عن قريبها المفقود ولم يُقدَّم لها أي دعم رسمي[١٠]. ولهذا تنتظر العائلات أولاً وقبل كل شيء أن تسعى السلطات إلى العثور عن قريبها المفقود أو على الأقل إلقاء بعض الضوء على ما حل به. ولكنها تريد أيضاً اعترافاً معنوياً بالمعاناة التي يعيشها أهل المفقودين.

وبينما كان ٦٠٪ من الذين جرت معهم المقابلات يتصورون إحياء ذكرى جميع المفقودين بشكل من الأشكال، على ألاَّ يكون ذلك من خلال تشييد نصب كما يحدث في تكريم الموتى، لم يرغب قرابة ٤٠٪ منهم في مثل هذا التكريم خشية أن يحجب الأنظار عن البحث الفعلي عن المفقودين. واتفق كل من الذين يحبذون النصب التذكاري والذين يعارضونه على أن أفضل ذكرى وأفضل تكريم للمفقودين هو أن تسعى الحكومة إلى البحث عنهم وإعطاء إجابات عن مصيرهم ومكان وجودهم.

[١٠] من بين ٣٢٤ عائلة، أجابت ٢٩٢ عائلة (٩٠٪) أنها تعتقد أن السلطات لم تعترف بوضعها بالشكل الكافي.

وفي السياق نفسه، لم يعتبر الذين أجريت معهم المقابلات التعويض أولوية، ذلك أن حاجتهم إلى معرفة مصير المفقودين ومكان وجودهم كانت أكبر بكثير. وأعربوا أيضاً عن خوفهم من إمكانية استخدام التعويضات في مقابل معرفة الحقيقة، لاسيما في غياب أي آلية فاعلة للبحث عن المفقودين .

وإلى جانب عملية البحث، حبَّذت غالبية الذين أجريت معهم المقابلات الحصول على تعويضات غير مشروطة يعتبرونها حقاً لهم، لكنهم قالوا أنهم سيرفضون التعويض إذا كان يعني عدم المضيّ في عملية البحث[11].

وقال ما يزيد قليلاً عن ٢٠٠ شخص من الذين جرت معهم المقابلات (٦٢٪) أنهم كانوا يعلمون بوجود قانون عفو عام بينما سمع ١٢٢ فقط من بينهم (٣٨٪) عن إحدى اللجان الرسمية الخاصة بالمفقودين. وذكرت ٩٦ عائلة أنها سجَّلت قريبها المفقود لدى إحدى اللجان ولكن بدون جدوى. وكان السبب في فقدان الثقة بمثل هذه الهيئات هو عدم توصل اللجان إلى أية نتائج، وعدم اهتمامها بالمشاكل الفعلية للعائلات (وأحياناً عدم فهمها لهذه المشاكل)، وغياب التواصل بين الطرفين.

واعتبر الأشخاص الذين جرت معهم المقابلات أنَّ قانون العفو «غير منصف» ولا يمكن القبول به. ورأت فيه وسيلة تتيح للحكومة التنصُّل من مسؤولياتها في البحث عن المفقودين.

[11] ٧٧٪ أجابوا بـ (كلا) عن السؤال التالي: «هل تقبل أنت وعائلتك بالتعويض دون معرفة الحقيقة أو الإقرار بالمسؤولية؟»

إن النتيجة الرئيسية للتقييم الذي أجرته اللجنة الدولية بشأن احتياجات عائلات الأشخاص المفقودين في لبنان هي مطلب الحصول على معلومات عن مصير الأقارب المفقودين ومكان وجودهم. ويتمثل الحل الأفضل في إنشاء آلية فاعلة للبحث عن المفقودين تسعى إلى تقديم إجابات ومن ثمَّ وضع حد للمعاناة الطويلة لذويهم.
ويمكن اليوم تلبية بعض الاحتياجات الأخرى حتى في غياب مثل هذه الآلية. وتستند التوصيات العملية التالية إلى الاحتياجات التي عرضها الأشخاص الذين جرت مقابلتهم وهي متوافقة مع الحقوق الأساسية لعائلات المفقودين بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

٥. ١. التوصيات الرئيسية[١٢] المقدَّمة إلى السلطات اللبنانية

سعياً إلى وضع حدٍّ لحالة عدم اليقين التي تعيشها عائلات المفقودين وتماشياً مع التزامات لبنان بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، تحثُّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر السلطات على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون اختفاء الأشخاص في حالات النزاعات المسلحة أو حالات العنف الأخرى، والكشف عن مصير وأماكن وجود الأشخاص الذين اختفوا أثناء النزاعات المسلحة التي جرت منذ العام ١٩٧٥، والاهتمام بتلبية حاجات أفراد عائلاتهم وتزويدهم بالدعم اللازم.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشجِّع السلطات اللبنانية على النظر في المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإدراج أحكامها في القوانين الوطنية.

إنشاء آلية تعنى بكشف مصير الأشخاص المفقودين ومكان وجودهم

إنَّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر تساند الحكومة اللبنانية في جهودها الرامية إلى إنشاء آلية تُعْنى بالبحث عن الأشخاص المفقودين، وكشف مصيرهم ومكان وجودهم، وإبلاغ ذويهم بالمعلومات التي تمَّ جمعها. وتوصي اللجنة الدولية بضرورة عمل مثل هذه الآلية لتحقيق المصلحة الفضلى لعائلات المفقودين وأن تتضمَّن العناصر التالية:

[١٢] قدمت أيضاً إلى السلطات اللبنانية توصيات أخرى تتعلق بالحاجات النفسية الاجتماعية والحاجات النفسية والصحية والمادية والإدارية والقانونية.

- ينبغي أن تُحدِّد للآلية مهام واضحة تتمركز حول الهدف الإنساني المتمثل في تزويد عائلات المفقودين بإجابات عن مصير أقاربهم ومكان وجودهم.

- ينبغي أن تكون هذه المهمة غير تمييزية. فعلى الآلية أن تكشف مصير وأماكن وجود كل الذين أصبحوا في عداد المفقودين بسبب النزاعات المسلحة – الدولية منها وغير الدولية – وحالات العنف الأخرى.

وسعياً إلى ضمان تلبية حاجة جميع العائلات إلى معرفة الحقيقة، تدعو اللجنة الدولية إلى استعمال المصطلح الأوسع نطاقاً وهو «الأشخاص المفقودون». فهذا المصطلح يشمل الأشخاص المخفيّين قسراً والأشخاص الذين «فُقدوا أثناء القتال» (أفراد من القوات المسلحة ومقاتلون من مجموعات معارضة لا تملك عائلاتهم أخباراً عنهم)، كما يشمل كل الذين أُفيد عن اختفائهم في علاقة مباشرة بنزاع مسلح أو حالة عنف أخرى.

- ينبغي أن تضع الآلية قائمة مركزية وشاملة بأسماء جميع الأشخاص المفقودين بسبب النزاعات المسلحة – الدولية منها وغير الدولية – أو حالات العنف الأخرى، بناءً على معلومات تُجمع من مصادر مختلفة مثل السجلات الرسمية، والعائلات وجمعيات عائلات المفقودين، ومنظمات غير حكومية.

- ينبغي أن تبقى المعلومات التي تجمعها الآلية سرّية وألاَّ تُستخدم لغير الغرض الذي جُمعت من أجله؛ أي الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين ومكان وجودهم. ويجب معالجة وتحليل البيانات الشخصية التي تمَّ جمعها على نحوٍ يتماشى مع المبادئ المتفق عليها دولياً ذات الصلة بحماية البيانات الشخصية ومع القوانين الوطنية.

- ينبغي منح الآلية الموارد والصلاحيات اللازمة. فيجب أن تكون قادرة على تنسيق عمليات البحث عن المفقودين ودعمها والإشراف عليها، ومن ثم إبلاغ العائلات بما توصلت إليه.

- ينبغي أن تمتلك الآلية المهارات والموارد اللازمة لجمع المعلومات عن مواقع الدفن، أي المقابر الفردية أو الجماعية التي قد تكون دُفنت فيها رفات أشخاص مفقودين.

- ينبغي أن تضع الآلية استراتيجية شاملة للبحث عن الرفات واسترجاعها والتعرّف على هوية أصحابها استناداً إلى أفضل الممارسات العلمية المكيّفة وفقاً للوضع، والتي تشمل الأحكام ذات الصلة المتعلقة بإعادة الرفات التي تمَّ التعرُّف على هوية أصحابها إلى العائلات وتأمين الدفن الكريم للرفات التي ظلت مجهولة الهوية أو لم يطالب بها أحد.

- ينبغي أيضاً للآلية إقامة حوار مع سلطات البلدان الأخرى المعنية من أجل البحث عن الأشخاص الذين يُفترض أنهم في بلد آخر.

- ينبغي للآلية تأمين الحوار المنتظم مع عائلات المفقودين والمبادرة في التعريف بأهدافها وعملها وإجراءاتها ونتائجها.

- يستحسن أن تُحدَّد أيضاً للآلية مهمة مساندة عائلات الأشخاص المفقودين في تلبية احتياجاتها المختلفة كما تشير إليه التوصيات اللاحقة.

إنَّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر تساهم حالياً في جمع «البيانات السابقة للاختفاء» وحفظها. ويشمل ذلك التخطيط لجمع العيِّنات المرجعية البيولوجية من الأقارب. ومن المتوقع أن يساعد ذلك على حفظ المعلومات التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى التعرُّف على الأشخاص المفقودين. وتعتبر اللجنة الدولية أن تسليم المعلومات التي تم جمعها إلى هذه الآلية سيعتمد على تحقيق الشروط المذكورة أعلاه والمتعلقة بالمهمة غير التمييزية والإنسانية الموكلة إلى هذه الأخيرة ويضمن بذلك عملها دائماً لخدمة المصلحة الفضلى لعائلات المفقودين.

اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المشاكل الإدارية والقانونية

- ينبغي للسلطات تحديد وضع قانوني واضح ومعترف به للأشخاص المفقودين يسمح لعائلاتهم بمعالجة أي قضية ناجمة عن غياب ذويها أي الحصول على المساعدات الاجتماعية والتمتع بالحقوق المتعلقة بالملكية، والإرث، والوضع العائلي، والرعاية الصحية، والتعليم الخ.. بدون الاضطرار إلى إعلان الشخص المفقود ميتاً [١٣]. ويمكن إصدار «شهادة غياب» تحدِّد الوضع القانوني للشخص المفقود ويكون لها الصفة القانونية نفسها كشهادة الوفاة. ويجب أن تتمكن العائلة التي ترغب في ذلك من الحصول على الشهادة من خلال إجراءات بسيطة ومجانية (تنطبق أيضاً على أي موافقة قضائية مطلوبة، وعلى التحقيقات والإعلانات المنشورة في الصحف).

- ينبغي أن تتمكن العائلات من الحصول عبر السلطات المحلية (المخاتير مثلاً) على كل المعلومات والمساندة اللازمة لإصدار شهادة الغياب. ويجب أن تتأكد السلطات من أنَّ الهيئات المدنية المحلية تعرف جيداً تلك الإجراءات وفائدة شهادة الغياب مقارنة بشهادة الوفاة وتعطي التوجيهات للعائلات وفقاً لذلك.

[١٣] أنظر المرجع: مبادئ توجيهية / قانون نموذجي بشأن المفقودين . (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٩). المادة ٨ «الاعتراف بالغياب» التي توضح طريقة إثبات الشخصية القانونية للأشخاص المفقودين.
www.icrc.org/ ara/resources/documents/misc/model-law-missing-300908.htm

- ينبغي النظر في إنشاء إدارة رسمية مركزية لتقديم المعلومات والدعم للعائلات. ويمكن أن تتولى تقديم النصح في المجالين الإداري والقانوني من أجل مساعدة العائلات على حل مشاكلها الإدارية والقانونية الناجمة عن اختفاء القريب، مثل الأمور المتعلقة بالأملاك (الإرث)، والتقاعد، والضمان الاجتماعي، والزواج، إلخ.

- حالما تبدأ الآلية المعنية بعملها، ينبغي أن تصبح مثل هذه الإدارة المختصة بالإرشاد الإداري والقانوني جزءاً من الآلية.

٥. ٢. التوصيات المقدَّمة إلى السلطات اللبنانية والجهات المعنية الأخرى

تتطلب التوصيات التالية التفهُّم والدعم الفاعل من جانب المجتمع المدني وكل الجهات المعنية لاسيما جمعيات العائلات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية المشاركة في برامج ترمي إلى مساعدة عائلات المفقودين فضلاً عن الجهات المانحة التي تموِّل هذه البرامج.

تأمين الدعم النفسي والنفسي الاجتماعي

- ينبغي للسلطات الإقرار بأهمية تيسير حصول أفراد عائلات المفقودين على الرعاية النفسية والنفسية الاجتماعية وضمان تعريفها بمثل هذه الخدمات التي يمكن أن تؤمِّن تقديمها مؤسسات حكومية متخصِّصة و/أو هيئات أخرى.

- ينبغي للسلطات ولجميع المنظمات المعنية أن تضمن الحصول بسهولة على تلك الخدمات للأقارب الذين يرغبون في ذلك.

- يستحسن أن تُنشئ السلطات شبكة دعم نفسي اجتماعي تنظمها وتديرها هيئات حكومية محلية أو جمعيات العائلات أو منظمات غير حكومية أو منظمات دولية.

- ينبغي للسلطات، بمساعدة منظمات المجتمع المدني، أن تضمن توفير خدمات الدعم النفسي المناسبة لأفراد العائلات الذين هم بحاجة إليها. ويمكن أن يتمثل هذا الدعم في علاج فردي أو عائلي أو شكل آخر من العلاج الجماعي ولكن فعاليته تتعلق بمدى استناده إلى الفهم الحقيقي لحالة «عدم اليقين» التي تعيشها العائلات بالنسبة إلى مصير أقاربها[١٤].

[١٤] على عكس المقاربات النفسية التي تستند إلى «الانغلاق» والانكفاء على الذات، الأمر الذي قد لا يكون مناسباً لأشخاص لا يعرفون مصير أقاربهم.

تأمين الرعاية الصحيّة

- ينبغي للسلطات اللبنانية، بمساعدة منظمات المجتمع المدني، أن تكفل على الأقل استفادة جميع أفراد عائلات المفقودين من التأمين الصحي الذي يضمن لهم الحصول على خدمات الرعاية الصحية مجاناً.

الإقرار بالوضع الخاص لعائلات المفقودين

- تدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر السلطات اللبنانية والمجتمع اللبناني ككل إلى الاعتراف بمعاناة عائلات الأشخاص المفقودين التي طال أمدها، وبحق هذه العائلات في تلقي الأخبار والحصول على المساعدة.

- تشجِّع اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمات المجتمع المدني على مواصلة جهودها الرامية إلى دعم العائلات في المناسبات العامة والاستمرار في الدعوة إلى احترام حقوق العائلات والاستماع إلى مطالبها.

- تحث اللجنة الدولية للصليب الأحمر كل الجهات المعنية على دعم تنفيذ التوصيات المقدَّمة أعلاه لأنها تساهم جميعها في الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لعائلات المفقودين وبكل ما عانته طوال عشرات السنين، فضلاً عن قيمتها العملية في تلبية الحاجات الرئيسية لهذه العائلات.

إن اللجنة الدولية ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم إلى عائلات المفقودين وسوف تستمر، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، في بذل الجهود الرامية إلى التخفيف من معاناتها.

وتؤكد اللجنة الدولية استمرارها في دعم السلطات اللبنانية في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها للحيلولة دون الاختفاء القسري، والتحقق من مصير المفقودين ومساندة عائلاتهم. وتواصل اللجنة الدولية تقديم خبراتها التقنية في المسائل القانونية وخدمات الطب الشرعي وإدارة المعلومات والرعاية الصحية. وتقوم المنظمة حالياً بجمع «البيانات السابقة للإختفاء» من عائلات المفقودين؛ أي كل المعلومات التي من شأنها أن تساعد في يوم من الأيام في التعرُّف على الشخص المفقود. وتضطلع بهذه المهمة نيابة عن السلطات وإلى حين إنشاء آلية فاعلة تتولى كشف مصير المفقودين ومكان وجودهم. ولا تزال اللجنة الدولية ملتزمة أيضاً بمساعدة السلطات في تنظيم عملية جمع العيّنات المرجعية البيولوجية من أفراد عائلات المفقودين.

تضع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أهدافاً إنسانية بحتة لعملها تكمن في حثّ السلطات على الإقرار بالاحتياجات الخاصة لعائلات الأشخاص المفقودين والسعي إلى تلبيتها. وهي تعتبر أن الاضطلاع بدورها يعني الالتزام بالعمل لتحقيق تلك الأهداف وإسماع صوت العائلات.

﴿ نريد أن نتمكن من دفن أخي في مقبرة العائلة.
قبل أن تموت، طلبت أمي منا أن نطرق على قبرها عندما يعود، حياً كان أو ميتاً. ﴾

(شقيقة أحد المفقودين)